

مرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٩
بالموافقة على اتفاقية
المنظمة العربية للتنمية الصناعية

- نحن عيسى بن سلمان آل خليفة
بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى الامر الاميرى رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ،
وعلى اتفاقية المنظمة العربية للتنمية الصناعية ،
وبناء على عرض وزير التنمية والصناعة ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بمايلي :
المادة الاولى

- ووفق على اتفاقية المنظمة العربية للتنمية الصناعية الموقعة في تونس بتاريخ ١٨ جماد الثانى
١٣٩٩ هـ الموافق ١٥ مايو ١٩٧٩ والمرافقة لهذا القانون .

المادة الثانية

- على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع
بتاريخ : ١٩ محرم ١٤٠٠ هـ
الموافق : ٩ ديسمبر ١٩٧٩ م

اتفاقية انشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية

تمهيد :

ان الدول الآتية اعضاء جامعة الدول العربية :

المملكة الاردنية الهاشمية
دولة الامارات العربية المتحدة
دولة البحرين
الجمهورية التونسية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جمهورية جيبوتي
المملكة العربية السعودية
جمهورية السودان الديمقراطية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الصومال الديمقراطية
الجمهورية العراقية
سلطنة عمان
فلسطين
دولة قطر
الجمهورية اللبنانية
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
المملكة المغربية
الجمهورية الاسلامية الموريتانية
الجمهورية العربية اليمنية
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

ايماننا منهم بأن التنمية الصناعية هي من الوسائل الرئيسية لتحقيق معدلات عالية في التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشى والفكرى لابناء الدول العربية .
وادراكا منهم لضرورة توثيق عرى الروابط الاقتصادية بين الدول العربية وتكاتف جهودها والتعاون فيما بينها لتنسيق خططها الصناعية والاسراع في حل المشكلات الصناعية . وتخطى كافة العقبات تمهيدا للتوصل الى التكامل الاقتصادى والصناعى العربى .
وتقديرنا منهم للدور الهام الذى قام به مركز التنمية الصناعية في دفع عجلة التصنيع في الدول العربية كجهاز فنى عربى مختص .

واستنادا الى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ٧٤٢ الصادر في نور انعقاده الخامس والعشرين (١٠/٩ - ٩ - ١٩٧٨) بالموافقة على تحويل مركز التنمية الصناعية للدول العربية الى منظمة مستقلة عربية مختصة في نطاق جامعة الدول العربية بهدف تمكينها من اداء مهمته بمرونة وكفاءة وفاعلية مما ينسجم مع طبيعة العمل في مجال التنمية الصناعية .
فقد اتفقت هذه الدول العربية على احكام الاتفاقية الآتية :

الباب الاول انشاء المنظمة ومقرها

مادة ١ :

يعتبر التمهيد سالف الذكر جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

مادة ٢ :

أ - يكون مقر المنظمة في المدينة التي يحددها وزراء الصناعة العرب في اجتماعهم في مؤتمر الجزائر المقرر عقده في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٩ .

ب - للمنظمة ان تنشئ مكاتب فرعية لها في خارج بولة المقر .

مادة ٣ :

المنظمة العربية للتنمية الصناعية - ويشار اليها فيما بعد بالمنظمة - هي منظمة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالى وادارى انشئت نتيجة لتحويل مركز التنمية الصناعية للدول العربية وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية .

الباب الثانى العضوية

مادة ٤ :

عضوية المنظمة مفتوحة للدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية .

الباب الثالث

الاهداف والاختصاصات

مادة ٥ :

تهدف المنظمة الى الاسهام في تنمية وتطوير الصناعة في الوطن العربى على المستوى القطرى والقومى وتنسيق قدراته في قطاعات الصناعة والكهرباء وصناعة التعدين وتشجيع التعاون في مجالات التنمية الصناعية بين الدول العربية في اطار استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك بينها وبين الدول النامية والدول المتقدمة .

مادة ٦ :

تتخذ المنظمة الوسائل الكفيلة بتحقيق اهدافها وعلى الاخص :

أ - اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة باستراتيجية التنمية الصناعية العربية وسياسات وبرامج التصنيع وتخطيطها وتنفيذها وتمويلها والخدمات الفنية اللازمة لتوفير المقومات المعاونة لها وتقديم المقترحات بصدها وتوفير احدث البيانات والمعلومات عنها ونشرها .

ب - متابعة مختلف التطورات الفنية والعلمية والاقتصادية الدولية في هذه المجالات والعمل على حماية المصالح العربية فيها .

ج - مساعدة الدول العربية في تنمية الصناعة والكهرباء وصناعة التعدين عن طريق تقديم المشورة والمعاونة الفنية في الموضوعات المتعلقة بالسياسات الصناعية ووضع خطط وبرامج التنمية الصناعية وفي اجراء المسوح واعداد المواصفات الفنية للمشاريع وتقييم العروض العالمية

- ومساعدتها في مفاوضة بيوت التمويل والاستثمار والدوائر الاجنبية وانتقاء المعدات وتنفيذ المشروعات وتقييمها ورفع كفاءتها الانتاجية .
- د - المساعدة في انشاء وتدعيم كافة المؤسسات التى تخدم الصناعة العربية ومراكز البحوث وتنمية القوى العاملة ووضع مناهج للمعاهد الصناعية وادخال نظام الادارة الحديثة في المشاريع .
- هـ - اعداد الدراسات واتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بمساعدة الدول العربية من اجل بناء قاعدة علمية تكنولوجية قطرية وقومية والتوصل ذاتيا الى تقنيات الصناعة الحديثة وتدعيم مواقعها التفاوضية الخاصة باكتساب التكنولوجيا الاجنبية وفي انشاء وتطوير نظم الملكية الصناعية .
- و - اتخاذ كافة الوسائل المناسبة والكفيلة بتحقيق وتنمية التعاون الصناعى العربى بما في ذلك اجراء الدراسات والبحوث للتعرف على فرص هذا التعاون ووسائله والقيام بالمشاورات مع الجهات العربية المعنية وتقديم المقترحات لتحقيقها ومتابعة تنفيذها والمساعدة على اقامة المشاريع العربية المشتركة في الصناعة والتعدين والكهرباء واعداد دراسات ما قبل الاستثمار والدراسات الخاصة بالنواحى المالية والقانونية والادارية لهذه المشاريع والاتصال بالجهات المختصة في الدول العربية وبالمنظمات والهيئات العربية والاجنبية والدولية المعنية بها وبمؤسسات التمويل والاستثمار وانشاء الاتحادات الصناعية النوعية والمعاهد والمراكز المختصة بالتعاون مع الجهات العربية والدولية المعنية وتنظيم الاجتماعات واللقاءات المتعلقة بذلك .
- ز - تنسيق مواقف الدول العربية في المؤتمرات الدولية وفي مختلف أنشطة الحوار بين الدول العربية والدول الاخرى الخاصة بقضايا التنمية الصناعية واعداد الدراسات والبحوث اللازمة لذلك .
- ح - تشجيع التعاون الصناعى بين الدول العربية والنامية وبينها وبين الدول المتقدمة بما يحقق مصلحة الدول العربية .
- ط - تنظيم وعقد المؤتمرات والندوات والاجتماعات لبحث مختلف جوانب ومشكلات تنمية الصناعة والتعدين والكهرباء .
- ى - التعاون مع الهيئات والمنظمات العربية والدولية ممن يتصل نشاطها بأهداف المنظمة واغراضها .

الباب الرابع اجهزة المنظمة

مادة ٧ :

- أ - تتكون اجهزة المنظمة من مجلس المنظمة وسكرتارية دائمة يرأسها مدير عام .
- ب - لمجلس المنظمة ان ينشئ ما يرى انشاءه من هيئات واجهزة فرعية .
- مادة ٨ : مجلس المنظمة :
- أ - يتألف مجلس المنظمة من ممثلى جميع الدول العربية الاعضاء ويكون التمثيل على مستوى وزراء الصناعة او من في حكمهم او من ينيبونهم .
- ب - يعقد المجلس دورة عادية كل عام ويجوز له عقد دورات غير عادية بناء على طلب ربع الاعضاء او مدير عام المنظمة .
- ج - يكون انعقاد المجلس بحضور الاغلبية العادية للدول الاعضاء .
- د - لكل عضو صوت واحد .
- هـ - تسند رئاسة المجلس في بداية كل دور انعقاد الى ممثلى الدول الاعضاء بالتناوب وفقا للترتيب الهجائى لاسمائها .

و- تصدر قرارات المجلس بالاغلبية العادية للمندوبين المشتركين في الاجتماع ، الا في الحالات التي نص فيها على اشتراط اغلبية خاصة .
واذا تساوت الاصوات ترجح كفة الجانب الذى يؤيده الرئيس .

مادة ٩ :

مجلس المنظمة هو السلطة العليا للمنظمة ويختص بوضع السياسة العامة التي تسير عليها المنظمة وتخطيط ومتابعة برامجها ونشاطها ومراقبة اعمالها الفنية والمالية والادارية ويتخذ المجلس القرارات والاجراءات اللازمة لتحقيق اغراض المنظمة في حدود هذه الاتفاقية وعلى الاخص :

- أ - اقرار النظام الداخلى للمجلس .
- ب - اقرار الهيكل التنظيمى والانظمة الاساسية واللوائح المالية والادارية للمنظمة .
- ج - اقرار نظام للعاملين في المنظمة يتضمن الاسس والشروط والصلاحيات التي يتم بموجبها تعيين الموظفين بجميع فئاتهم والخبراء وانهاء خدماتهم وكل ما يتعلق بهم .
- د - تعيين مدير عام المنظمة من بين مرشحي الدول الاعضاء وانهاء خدماته .
- هـ - اقرار خطط المنظمة والبرامج السنوية التي تعد بالتنسيق مع سياسات المجلس الاقصادى والاجتماعى العربى .
- و - اقرار الموازنة التقديرية السنوية للمنظمة .
- ز - التصديق على الحسابات الختامية للمنظمة وتقارير هيئة الرقابة المالية .
- ح - قبول المعونات والتبرعات والايادات واعتماد تخصيصها لاغراض محددة .
- ط - اعتماد تقرير المدير العام السنوى عن نشاط المنظمة .
- ى - تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة واعتماد توصياتها .
- ك - انشاء مكاتب فرعية للمنظمة خارج دولة المقر .
- ل - تنظيم التعاون بين المنظمة وبين الدول والهيئات والمنظمات العربية والاقليمية والدولية .

مادة : ١٠ السكرتارية الدائمة :

تتألف السكرتارية الدائمة من المدير العام يعاونه عدد من المساعدين والموظفين الفنيين والاداريين اللازمين لتنفيذ اهداف المنظمة وفقا للهيكل التنظيمى ، ويراعى بقدر الامكان عند تعيينهم ان توزع الوظائف بين مواطنى الدول الاعضاء .

مادة ١١ : المدير العام :

- أ - يعين المدير العام من قبل مجلس المنظمة من بين مرشحي الدول الاعضاء ويكون تعيينه لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .
- ب - يكون المدير العام مسئولا امام مجلس المنظمة عن ادارة اعمالها والعمل على تنفيذ قرارات المجلس وتمثيلها في المؤتمرات ولدى الهيئات والدول المختلفة ويتعاقد باسمها ويقوم بكل ما يعهد اليه به مجلس المنظمة من مهام ، وعلى الاخص :
 - ١ - اقتراح مشروعات النظم الداخلية والادارية والمالية للمنظمة .
 - ٢ - اعداد مشاريع خطط المنظمة وبرامج عملها السنوية والاشراف على تنفيذها بعد اقرارها من المجلس .
 - ٣ - تقديم تقرير سنوى الى مجلس المنظمة عن نشاط السكرتارية الدائمة وله ان يقدم للمجلس ما يراه ضروريا من تقارير اخرى .

- ٤ - اعداد مشروع الموازنة السنوية وتقديم تقرير عن الحساب الختامى
- ٥ - اعداد البحوث والتقارير التى يطلبها مجلس المنظمة
- ٦ - اقتراح تعديل احكام هذه الاتفاقية
- ٧ - تعيين وانهاء خدمة الموظفين وفقا لاحكام اللائحة الخاصة بالموظفين

الباب الخامس

مادة ١٢ : الإيرادات والموازنة :

- أ - يكون للمنظمة ميزانية مستقلة يصادق عليها المجلس
- ب - تتكون موارد موازنة المنظمة من :
 - ١ - اشتراكات الدول الاعضاء وفقا لنسب مشاركتها فى ميزانية الامانة العامة لجامعة الدول العربية بحيث تغطى الميزانية بكاملها
 - ٢ - المعونات والتبرعات والإيرادات الأخرى التى يقبلها المجلس

الباب السادس

علاقة المنظمة بجامعة الدول العربية

مادة ١٣ :

- أ - تلتزم المنظمة بتنفيذ قرارات وتوجيهات المجلس الاقتصادى والاجتماعى الخاصة ببرامج عملها وبما يضمن تنسيق عملها مع الامانة العامة والمنظمات والاجهزة العربية المختصة ويقدم المدير العام تقريرا نصف سنوى الى الامين العام لجامعة الدول العربية عن تنفيذ توجيهات المجلس الاقتصادى والاجتماعى
- ب - يقوم المدير العام بتقديم تقرير سنوى عن نشاط المنظمة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى لمناقشته بحضور المدير العام واعطاء توجيهاته

الباب السابع

احكام عامة

مادة ١٤ :

- تتمتع المنظمة (مقرها ومكاتبها واموالها وموجوداتها ومحفوظاتها وممثلو الاعضاء لدى هيئاتها وموظفوها وخبرائها) بالمزايا والحصانات المقررة بموجب اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية وما يتقرر اضافة لذلك فى الاتفاقيات التى تعقد مع نولة المقر بهذا الصدد

مادة ١٥ :

- تقدم الدولة التى بها مقر المنظمة او احد مكاتبها الفرعية الارض والمباني مجانا عند التأسيس

مادة ١٦ :

مع مراعاة احكام المادة ١٣ يكون تعديل هذه الاتفاقية والنظام الداخلى لمجلس المنظمة بناء على طلب احدى الدول الاعضاء او المدير العام للمنظمة وبموافقة ثلثى عدد اعضائها على الاقل .

مادة ١٧ :

يعمل بهذه الاتفاقية بعد انقضاء شهر من ايداع اربعة عشر بلدا عضواً في جامعة الدول العربية وثائق تصديقها لدى الامانة العامة للجامعة ، وترى بشأن كل من الدول والبلاد الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها عليها وانضمامها اليها ، ويتولى الامين العام للجامعة العربية الدعوة الى عقد الاجتماع الاول لمجلس المنظمة خلال شهر من تاريخ نفاذها .

مادة ١٨ :

يجوز لاي عضو في المنظمة ان ينسحب منها بكتاب رسمى يرسله الى المدير العام للمنظمة الذى يتخذ الاجراءات لابلاغه الى اعضاء المنظمة والامين العام لجامعة الدول العربية ولا يعتبر الانسحاب نافذا الا بعد سنة من تاريخ تبليغه للمدير العام للمنظمة .

مادة ١٩ :

تحل المنظمة وتؤول اموالها المنقولة وغير المنقولة الى جامعة الدول العربية في احدى حالتين :
أ - بقرار يتخذه مجلس المنظمة بأغلبية ثلثى اعضائها .
ب - بانسحاب اكثر من نصف عدد اعضائها .

الباب الثامن احكام انتقالية

مادة ٢٠ :

ينقل العاملون بمركز التنمية الصناعية الى المنظمة وفقا للقواعد التى يقرها مجلس المنظمة فى نظام العاملين فيها مع احتفاظهم بجميع حقوقهم المكتسبة على اختلاف انواعها .

مادة ٢١ :

تؤول الى المنظمة جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة والاعتمادات المالية المخصصة لمركز التنمية الصناعية للسنة المالية التى يتم فيها قيام المنظمة .

مادة ٢٢ :

تحل المنظمة محل مركز التنمية الصناعية فيما له من حقوق وما عليه من التزامات تجاه الغير .

مادة ٢٣ :

الى ان تصدر الانظمة الاساسية واللوائح المالية والادارية ونظام العاملين فى المنظمة يستمر العمل بموجب الانظمة القائمة فى المركز .

واثباتا لم تقدم وقع المندوبون المفوضون المبينة اسمائهم فيما بعد ، هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية فى تونس من نسخة واحدة تحفظ لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة طبق الاصل لكل من الاطراف المتعاقدة .

عن حكومات

دولة الامارات العربية المتحدة	المملكة الاردنية الهاشمية
حمد سالم المقاصى	د . نجم الدين الدجاني
السفير بالجمهورية التونسية	وزير الصناعة والتجارة
الجمهورية التونسية	دولة البحرين
رشيد صفر	يوسف احمد الشيراوى
وزير الصناعة والمناجم والطاقة	وزير التنمية والصناعة
جمهورية جيبوتى	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
علي محمادى محمد	الياسين محمد
وزير الصناعة	وزير الصناعة الثقيلة
جمهورية السودان الديمقراطية	المملكة العربية السعودية
جعفر ابو حاج	د . غازى القصيبي
السفير بالجمهورية التونسية	وزير الصناعة والكهرباء
جمهورية الصومال الديمقراطية	الجمهورية العربية السورية
عبدالقادر شيخ محمد	شتوى سيفو
وزير الصناعة	وزير الصناعة
سلطنة عمان	الجمهورية العراقية
سليمان بركات اللمكي	محمد عايش حمد
مدير عام الصناعة	عضو مجلس قيادة الثورة
وزارة التجارة والصناعة	وزير الصناعة والمعادن
دولة قطر	فلسطين
احمد عبدالرحمن المانع	حكم بلعاوى
وكيل وزارة الصناعة والزراعة	ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بتونس
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	الجمهورية اللبنانية
د . عمر احمد القصي	الفريد ديبس
وزير الصناعات الخفيفة	مدير عام الصناعة
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	المملكة المغربية
احمد ولد الزين	عبداللطيف موميل
وزير الصناعة	مدير عام وزارة الصناعة
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	الجمهورية العربية اليمنية
عبدالله سعيد عبدين	علي احمد الخضر
نائب وزير الصناعة	نائب وزير الاقتصاد